

# تطورات الاقتصاد العالمي

## مراوحة، واستمرار استيعاب الأزمة

كتب د. الياس بارودي

أظهر تقرير بنك الاحتياط الفيدرالي الدوري لشهر يونيو، تباطؤاً في منحنى الانكماش في الاقتصاد الأميركي، وهو ما اعتبر تطوراً مشجعاً، ودلالة واضحة بأن أسوأ مراحل الأزمة والركود في الاقتصاد الأميركي، والعالمي بالطبع، قد انقضت. وتضمن التقرير توقعات في قطاعات ومناطق عدة في الولايات المتحدة بأن الأوضاع الاقتصادية ستتحسن مستقبلاً ولكن ليس قبل نهاية السنة. وتزامن هذا التقرير مع صدور بعض المؤشرات الإيجابية نسبياً، منها مثلاً تراجع الزيادة الشهرية في عدد العاطلين عن العمل وعودة انتعاش حركة بناء المساكن في بعض المناطق.

كما ظهرت في هذا الوقت مؤشرات مشجعة في كل من الصين واليابان، ما أشاع أجواءً من التفاؤل النسبي ظهرت بوضوح في اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية الكبرى (المعروفة بمجموعة الدول الثمانية) في إيطاليا في منتصف شهر يونيو، والذين وصفوا الأوضاع الاقتصادية

### الأسواق المالية تتقلب على وقع التوقعات المتضاربة

في بلدانهم بأنها الأفضل منذ بدء الأزمة العالمية في شهر أكتوبر 2008. وشدد البيان الختامي للاجتماع على دلالات عودة الاستقرار إلى الاقتصادات الصناعية بما في ذلك تحسن أجواء الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين وعودة أسواق الأسهم إلى الارتفاع وتقلص هوامش أسعار الفائدة. بل أن الثقة ببدء مرحلة العودة من الركود

جعلت وزراء مالية تلك الدول يتخوفون من عودة التضخم في مرحلة لاحقة نتيجة للسياسات والبرامج المالية التوسعية التي اعتمدت لمواجهة الأزمة، ودعوا إلى التخطيط للخروج من هذه البرامج والسياسات المالية التوسعية حالما يتضح أنها لم تعد ضرورية. وكما جاء في البيان الختامي، طالب الوزراء المجتمعون من صندوق النقد الدولي المساعدة في وضع خطوات الانتقال من مرحلة السياسات التوسعية.

### مجموعة الثمانية:

### الاستعداد لمرحلة

### ما بعد السياسات التوسعية

### تعديل إيجابي للتوقعات

بدوره، عدّل صندوق النقد الدولي توقعاته

لنمو الاقتصاد العالمي في العام 2010، من 1.9 في المئة سابقاً إلى 2.4 في المئة، وعزا ذلك إلى نجاح سياسات الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدت منذ اندلاع الأزمة. لكن الصندوق حذّر في الوقت نفسه من استمرار المخاطر، وشدد على أن الخروج من مفاعيل الأزمة سيكون تدريجياً في أفضل الحالات.

أما البنك الدولي فقد كان أقل تفاؤلاً في أحدث تقاريره، إذ أنه عدّل بدوره توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني خلال هذه السنة، من 6.5 في المئة سابقاً إلى 7.2 في المئة الآن، ولكنه بقي حذراً ومتحفظاً جداً بشأن أداء الاقتصاد العالمي عامة وقدرته على الخروج من مرحلة الركود بالسرعة المرجوة. وعلى الرغم من توقعه بأن يعود الاقتصاد العالمي إلى النمو بواقع 2 في المئة في 2010، فقد أبدى البنك الدولي قلقه من انحسار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية بنحو 50 في المئة هذه السنة.

### «أوبك»: الأسوأ انقضى

أسواق النفط تأثرت بدورها بأجواء التفاؤل، لكن الارتفاع السريع في سعر النفط كان مفاجئاً إلى حد ما، إذ أنه تخطى عتبة الـ 70 دولاراً للبرميل أولاً، ثم 71 دولاراً و72 دولاراً للبرميل بسرعة، وإن لفترة قصيرة.

هذا الارتفاع جاء على الرغم من تخفيض منظمة الأوبك لتوقعاتها للطلب على النفط هذه السنة، بحيث رأت أن حجم الانكماش الإجمالي في الطلب سيصل إلى 1.62 مليون برميل في اليوم، فيما أعلنت أيضاً أن إنتاجها ارتفع قليلاً في شهر مايو المنصرم إلى 25.9 مليون برميل يومياً من 25.78 مليون برميل يومياً في شهر أبريل السابق.

لكن المنظمة رأت مؤخراً أيضاً أن الظروف الأسوأ في سوق النفط قد مرت الآن، إذ أن المخزون العالمي الإجمالي وصل إلى حده الأقصى وسيبدأ بالانخفاض في الأشهر المقبلة نتيجة للعوامل الموسمية.

### الأسواق المالية: تحسن المؤشرات

وكما بالنسبة لأسواق النفط، كان من

أما الأسباب الأساسية للحذر وعدم الوضوح المستمر الذي قد يميز المرحلة المقبلة، فتشمل:

**أولاً:** الرأي بل ربما القناعة المتزايدة، بأن موجة التفاؤل الأخيرة وما أتت إليه من ارتفاع قوي في أسواق الأسهم كانت مفرطة. فعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار ما سجل من تحسن تدريجي وبطء في المؤشرات الاقتصادية، إلا أن هذا التحسن لا يعدو كونه خطوة واحدة في الابتعاد عن الهاوية. وعملية الخروج من تداعيات الأزمة لم تزل طويلة، والنمو عندما يعود سيكون بطيئاً في بداية الأمر.

**ثانياً:** إن التغلب على تداعيات الأزمة، والخروج من حالة الركود القائمة على نطاق الاقتصاد العالمي، يرتبطان بشكل عضوي بعملية شائكة لخلق منظومة اقتصادية عالمية جديدة تتناول أسواق المال وعمل المصارف وأنظمة الرقابة والشفافية والتعامل مع أوضاع بعض الشركات العالمية الكبرى والقطاعات المتعثرة وغير ذلك. وتطوير وتطبيق هذه المنظومة الضرورية لإعادة أجواء الثقة على كافة الصعيد ليس أبداً بالأمر السهل وسيستغرق بعض الوقت.

**ثالثاً:** حقيقة أن الخروج من الركود سيعتمد في المقام الأول على انتعاش الإنفاق الاستهلاكي ونموه من جديد، والرأي السائد بأن ليس هناك من مؤشرات بعد تدل على أن الانتعاش قد بدأ أو قد يحدث في المدى القريب، خصوصاً في الولايات المتحدة، وذلك نتيجة للديون الكبيرة التي يزرع تحتها المستهلكون بشكل خاص. ويرى بعض الاقتصاديين، على أي حال، أن الإنفاق الاستهلاكي المفرط والممول بالقروض الاستهلاكية كان أحد الأسباب الرئيسية للأزمة، وأن سياسة التغلب على الركود من خلال تشجيع الإنفاق الاستهلاكي من جديد هي سياسة خاطئة وذات منظور قصير الأمد.

**رابعاً:** وضع الدولار الأمريكي، والتخوف من هبوطه بشكل حاد متأثراً بالعجز المتنامي في الميزانية الأميركية والارتفاع الضخم في الدين العام.

والدولار، الذي كان ارتفع في أشد مراحل الأزمة نتيجة الهروب إليه وإلى سندات الخزنة الأميركية كأفضل ملاذ في وجه المخاطر الكبيرة حينها، عاد للانخفاض وبسرعة أيضاً منذ شهر مايو المنصرم نتيجة للمخاوف أعلاه والكلام المتزايد حول ضرورة استبداله كعملة احتياط عالمية بحقوق السحب الخاصة أو سلة عملات أو أي وسيلة أخرى. ■

الطبيعي أن تستجيب أسواق المال العالمية لأجواء التفاؤل والإيجابية التي سادت في المرحلة الأخيرة. وهذه العملية كانت مغذية لنفسها، بمعنى أن ارتفاع سوق المال الأميركية بشكل خاص كان بدوره معززاً لأجواء التفاؤل. والواقع، أن السوق شهدت قفزة قوية وإن كانت امتدت عبر شهرين تقريباً، إذ ارتفع مؤشر «ستاندرد أند بورز»

لأسعار 500 سهم بنحو 15 في المئة من أول شهر أبريل وحتى إقفال يوم 19 يونيو الماضي. وحققت أسعار الأسهم في القطاعات الأساسية ارتفاعاً أعلى من هذا المعدل بشكل ملحوظ، إذ ازدادت أسعار أسهم البنوك في تلك الفترة بنسبة 32 في المئة، وشركات التكنولوجيا بنسبة 19 في المئة، والمواد الأولية والوسيلة المطلوبة للصناعة بنحو 17 في المئة. وكما يحدث عادة، كان لارتفاع السوق الأميركية أثر إيجابي على جميع الأسواق العالمية الأخرى، وخصوصاً الأوروبية.

### عودة إلى المروحة وتساؤلات

لكن طوال مرحلة الارتفاع الأخيرة في الأسواق، كان هناك تشكيك مستمر من قبل بعض الاقتصاديين والمحللين، في صحة الرأي القائل بأن الخروج من تداعيات الأزمة قد بدأ، وفي أسباب التفاؤل الذي اعتبر مفرطاً، وفي قدرة أسواق المال على الاستمرار على منحنى الارتفاع.

وهكذا، وتبعاً للنمط التقليدي الذي يميز مراحل التعافي من الركود أو من انخفاض حاد في أسواق المال، حيث يتناوب التفاؤل مع الحذر والتخوف، عادت أجواء الحذر والتردد في النصف الثاني من شهر يونيو، وعادت معها التساؤلات والمخاوف من الوضع الاقتصادي والمروحة، بانتظار المزيد من التطورات والمؤشرات المقنعة.

وهذه المرحلة الجديدة قد تستمر لبعض الوقت، وقد تشهد خلالها سوق المال الأميركية والأسواق العالمية الأخرى تصحيحاً ملحوظاً في الارتفاع الذي تحقق منذ بداية أبريل المنصرم، لكنها ستبقى في النهاية جزءاً من عملية استيعاب آثار الأزمة، وهي لن تغير على الأرجح في التوقعات بأن يعود الاقتصاد العالمي إلى التعافي في 2010.

## «أوبك»: الظروف الأسوأ في سوق النفط مرت

## خلق منظومة اقتصادية عالمية جديدة ضرورية للخروج من الأزمة